السياسة الإفريقية تحت وطأة جائحة كورونا.. نحو مزيد من الارتباك والتعقيد

د. السيد علي أبو فرحة

مدرس العلوم السياسية، كلية السياسة والاقتصاد، ومدير مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بني سويف، مصر.

يبدو أنّ جائحة كورونا ليست المهدد الأخطر للسياسة الإفريقية على مدار الأعوام المائة المنصرمة، حيث إنّ القارة الإفريقية ما فتئت تعاني من مهددات وتحديات جسيمة ومتراكمة ومستمرة، وما جائحة كورونا إلا مُهدّد جديد أُضيف لأجندة تحديات إفريقيا، وقد تكشف تلك الدراسة عن وضعية وترتيب تلك الجائحة الراهنة على أجندة التحديات الإفريقية، ليتكشف للقارئ أنه قد تكون

هنـاك تحديات أكثـر تأثيراً وأعظـم تكلفةً من تلـك الجائحة علـى الواقع الإفريقـي المرتبك والمعقـد، ولا يعنـي الباحث بحـالٍ- من طرحه السـابق- التهوين من تلك الجائحة وتداعياتها على القارة الإفريقية، ولكن ضرورة قراءتها في ضـوء خريطة التحديات المعقـدة والمتداخلة في الواقع الإفريقي.

لذا تأتي أهمية تلك الدراســة للبحث في واقع ومســتقبل الدولة والسياسية في إفريقيا تحت وطأة تلك الجائحة، وذلك عبر محاولة الإجابة عن تساؤل رئيســي مفاده: إلى أي مدًى أثّــرت جائحة كورونا في السياســة الإفريقية؟ وللإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي تُفصّل الدارسة تســاؤلاتها البحثية الآتية بهدف إجمال الإجابة عن إشكاليتها الرئيسية، وهذه التساؤلات البحثية هي:

- لمــاذا يُطلق على وباء كورونــا عالمياً وصف الجائحة أكثر من وصفها بالأزمة أو الوباء؟

- هــل هناك مــا يُمكن أن نطلــق عليه الخبرة الإفريقية فــي التعاطي مع الأوبئة قبل تلك الجائحة الراهنة؟

- مــا هي تداعيــات الجائحة على السياســة الإفريقية، خاصّةً في مســاحات تآكل الديمقراطية وشــرعية النُّظم الحاكمة، والإجــراءات الحكومية للمواجهــة، ومواقف المجتمــع المدني والمعارضة، ومستقبل التكامل الإفريقي؟

- أخيــراً: ما هي ملامح مســتقبل السياســة الإفريقية في مرحلة ما بعد كورونا؟

ولتناول إشــكالية الدراســة بالتحليل، والإجابة عــن تســاؤلاتها الفرعية، يســتند الباحث في ذلك لمنهجية تتلائم ومرادها، حيث يســتند إلى الأسلوب المقارن كأداة للبحث، ومنهــج تحليل النُّظم لديفيد استون كمنهج وحيد له عبر البحث في مدخلات تلك الجائحة وتداعياتها علــى الواقع الإفريقي، وفحص عمليات التفاعــل التي تتمّ داخل تلــك النُّظم معه، وأخيراً مستقبل تلك التداعيات على واقع السياسية في إفريقيا في أعقاب انقضاء الجائحة.

فيروس كورونا.. مسار التحول من الأزمة إلى الجائحة:

لم يزل العالم بأسره يواجه حائراً جائحة كورونا، و«يواجه حائــراً» إنما هو تعبير لغوي مقصود، حيث إنه لم «يقــف حائراً» عن اتخاذ الإجــراءات، وإنما تصدى لتلك الجائحة عبر اتخاذ حزمات واسعة من الإجراءات الاستثنائية في مختلف مناحي الحياة، أما الشــق الثاني من التعبير، وهو «حائراً»، فيتمثل في أنــه على الرغم من تلك الإجــراءات المتخذة إلا أنّ نجاعتها لم تزل محلّ اختبــار، وتداعياتها قد تكون أوسع من قدرات بعض الدول على احتمالاها، خاصّةً في ظلّ احتمال امتداد النطاق الزمني لتلك الجائحة.

أمــا عــن اســتخدام المجتمع الدولــي للفظ Pandemic والــذي يعني «جائحــة»، وليس لفظ Epidemic والــذي يعنــي «وباء»، فإنمــا له دلالةٌ لغوية ورمزيــة عميقة، يمكن الوقوف على عِظَم تلك الدلالة بالإحالة للمعنى اللغوي للجائحة في المعجم الوسيط[1] وغيره، حيث إنّ «جائح» هي اسم فاعل من الفعل «جاح» يعني أهلك واستأصل، ومصدره «جَوْح»، يعني «هلاك»، يُقال: جاح الجرادُ الزرعَ أي استأصله، وجــاح الجفافُ الماشــيةَ: أي أهلكهــا، والجَوْحة: «الجائحــة»؛ أي المصيبــة تحلّ بالرجــل في ماله فتجتاحه كله، ويستخدمها فقهاء اللغة في وصف ما أذهب الثمر أو بعضه من آفة ســماوية، فيُقال: سَنةٌ جائحة أي جَدْبة، (ج) جوائح، واجتاحَتْهم جائحة: أي استأصلت أموالهم وذهبت بها كلها.

(١) إبراهيم أنيس، وآخرون، المعجم الوسيط، (القاهرة: مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤م)، ص١٤٥.

وعليه؛ فإنما قصد المجتمع الدولي باستخدام لفظة «جائحة» عوضاً عن لفظة «وباء» ليستدعي للأذهان حجم الخسائر والتكلفة الواسعة والمحتملة لهذا الوباء، والتي تتجاوز بحالٍ الخسائر الصحية، بل وتتعاظم خسائره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية.

ومن ناحية أخرى؛ لم يستخدم المجتمع الدولي لفظ «الأزمة» عند الحديث عن «فيروس كورونا»، حيث إنّ الأزمة تُشير إلى خلل مؤقت في أداء الوظائف العامّة لا يعلّقها بالكامل وسرعان ما يتم تجاوزها، أو يستخدم لفظ «كارثة»، والتي تُشير إلى خلل جسيم في الوظائف العامّة يؤدي إلى تعليقها جزئياً أو كلياً، وذلك جراء عارض جسيم طارئ سرعان ما ينتهي كفيضان أو زلزال أو إعصار، فعلى الرغم من وجود تداعيات اقتصادية واجتماعية للكوارث؛ فإنّ الكارثة بطبيعتها مؤقتة ومحدودة المدة، لذا فإنّ لفظ «الجائحة» يُعدّ اللفظ الأنسب لوصف الحالة التي يمرّ بها العالم حالياً، ومنه إفريقيا، والتي ستحدث مراجعات وتحولات هيكلية في كثيرٍ من الإدراكات والممارسات بعد التغلب عليها عاجلاً أو آجلاً، وعليه تأتي تلك الدراسة للوقوف على حدود الجائحة في إفريقيا وتداعياتها على مستقبلها.

الخبرة الإفريقية في التعامل مع الأوبئة:

على الرغم من فجاعة الجائحة عالمياً؛ فإنّ القارة الإفريقية أضحت تمتلك خبرة معتبرة في التعاطي مع الأوبئة والجوائح بالدرجة التي خفّفت من تداعيات جائحة كورونا الراهنة على الواقع الإفريقي المضطرب ابتداءً، إلا أنه يمكن الوقوف على عددٍ من الملاحظات في الخبرة الإفريقية الراهنة مع جائحة كورونا، **يستعرضها الباحث في تصميم خريطة للخبرة الإفريقية في التعامل مع الأوبئة السابقة كما يأتي:**

شكل رقم (١):

يوضح خريطة الأوبئة في إفريقيا في فترات زمنية سابقة على جائحة كورونا

المصدر: من تصميم الباحث، وفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية، من خلال الرابط التالي: www.who.net

وعليه؛ نسجل الملاحظات الآتية:

- أنّ للقارة الإفريقية باعاً طويلاً مع انتشار الأوبئة في العقود السابقة، حتى إنّ بعضاً من الأوبئة العالمية كانت بؤرة انتشارها الأولى بقارة إفريقيا؛ كحمى الإيبولا، وحتى في حالة لم تكن إفريقيا هي بؤرة انتشار الوباء الأولى في أوبئةٍ أخرى؛ إلا أنها كان لها النصيب الأكبر من عدد الإصابات كالملاريا.
- لم تزل القارة الإفريقية هي أكبر ساحة عالمية لانتشار الأوبئة والأمراض قبل جائحة كورونا الراهنة.
- أنّ القارة الإفريقية كانت محطّ الاهتمام الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية، حيث كانت ساحة لنشاط المنظمة الأممية قبيل جائحة كورونا الراهنة.
- وعليه: لم يكن من قبيل المصادفة تعيين إفريقي على رأس المنظمة الأممية المعنية بالصحة، وهو الإثيوبي «تيدروس أدهانوم غيبريسوس» الذي يتولى منصب المدير العام للمنظمة عقب انتخاب جمعية الصحة العالمية السبعين له في مايو ٢٠١٧م، وقد تقلد منصب وزير

خارجيــة إثيوبيا في الفترة من عــام ٢٠١٢م إلى ٢٠١٦م، ووزيراً للصحة بها في الفترة من ٢٠٠٥م إلى ٢٠١٢م[١].

– أنّ عدد ضحايا إفريقيا من الأوبئة السابقة؛ لا يزال يتجاوز حتى تاريخه ضحاياها من جائحة كورونا.

شكل رقم (٢): يوضح خريطة جائحة كورونا في إفريقيا حتى يوم ١٦ مايو ٢٠٢٠م، في تمام الساعة ٧،٣٧ بتوقيت جرينتش

أما بخصوص انتشار الجائحة الراهنة في إفريقيا، واستناداً للشكل السابق، فيمكن تسجيل عدد من الملاحظات، أهمها ما يأتي:

– أنّ إفريقيــا– على الرغم من خبرتها الســلبية مع الأوبئة في الســابق– لا تزال أقلّ قارات العالم انتشــاراً لفيروس كورونا، سواء من حيث عدد الإصابات أو الوفيات.

– ولعلّ ذلك يُعزى إلى كون إفريقيا ليست بؤرة انتشار الفيروس الأولى، وإنما الصين، على عكس أوبئة ســابقة كانت خسائرها أكبر حتى تاريخه، كحمى فيروس الإيبولا.

– أنّ إجمالــي الوفيات فــي إفريقيا لا يتجاوز نسبة ١٠٪ من أقلّ نســبة وفيات قارية أخرى، وهي نسبة قارتي آسيا وأمريكا اللاتينية، حتى تاريخه.

– لا يمكــن التعاطي باطمئنان مع النســب الإفريقية المشار إليها بعاليه، وإنما بالحيطة والتشكك الواجبين، في ضوء عدة اعتبارات، منهــا: الضعف البيّن في العديد من النُّظم الصحية الإفريقية وما يرتبط به من اتخاذ إجراءات طبية لاكتشاف الفيروس، كالمســحات والتحاليل الطبية، وضعف الأطر المؤسســية القادرة على الرصد والتقصي والتسجيل الإحصائي لانتشار الفيروس، ناهيك عن ضعف وغياب الشفافية التي تتسم بها الدول النامية بصفةٍ عامة.

جدول رقم (١): يوضح أكبر عشرين دولة إفريقية تعاني من جائحة كورونا في ١٦ مايو ٢٠٢٠م، في تمام الساعة ٧،٣٧ بتوقيت جرينتش

م	الدولة	عدد الوفيات	عدد المصابين
١	مصر	٦١٢	١١،٧١٩
٢	الجزائر	٥٤٢	٦،٨٢١
٣	جنوب إفريقيا	٢٦١	١٤،٣٥٥
٤	المغرب	١٩٢	٦،٧٤١
٥	نيجيريا	١٧١	٥،٤٥٠
٦	الكاميرون	١٤٠	٣،١٠٥
٧	السودان	٩١	١،٩٦٤
٨	الكونغو الديمقراطية	٦١	١،٣٧٠
٩	الصومال	٥٥	١،٣٥٧
١٠	النيجر	٥١	٨٨٥
١١	بوركينا فاسو	٥١	٧٨٠
١٢	كينيا	٥٠	٨٣٠
١٣	تشاد	٥٠	٤٧٤
١٤	مالي	٤٨	٨٣٥
١٥	تونس	٤٥	١،٠٣٥
١٦	غانا	٢٨	٥،٦٣٨
١٧	سيراليون	٢٧	٤٤٧
١٨	السنغال	٢٥	٢،٤٢٩
١٩	كوت ديفوار	٢٤	٢،٠١٧
٢٠	تنزانيا	٢١	٥٠٩

المصدر: من إعداد الباحث، وفقاً للبيانات المتاحة عبر الرابط الآتي: https://www.worldometers.info/coronavirus/

(١) السيرة الذاتية لمدير عام منظمة الصحة العالمية عبر الرابط الإلكتروني الرسمي للمنظمة بتاريخ ١٧ مايو ٢٠٢٠م، من خلال الرابط الآتي: https://www.who.int/dg/tedros/biography/ar/

وكما ذُكر سابقاً؛ فإنه يمكن الوقوف على عدد من الملاحظات في الخبرة الإفريقية الراهنة في التعاطي مع جائحة كورونا، **وهذه الملاحظات هي:**

– أنّ دول شمال إفريقيا تستحوذ على النصيب الأكبر، سواء من حيث عدد الوفيات أو الإصابات، حيث إذا تمّ استبعاد إجمالي الوفيات بدول مصر والجزائر والمغرب وتونس من إجمالي الوفيات الإفريقية؛ فحينها يتضح أنّ إجمالي وفيات دول إفريقيا جنوب الصحراء من وباء كورونا لا تتجاوز ١٥٠٠ حالة، حيث يبلغ إجمالي الوفيات حتى تاريخه بدول شمال إفريقيا (مصر والجزائر والمغرب وتونس) ١٣٩١ حالة وفاة جراء فيروس كورونا.

– وأنّ إجمالي الإصابات في الدول الأربعة سالفة الذكر حتى تاريخه يبلغ ٢٦,٣١٦ مصاب، من إجمالي ٨٢,٢٣٤ مصاب إفريقي، أي ما نسبته ٣٢٪.

– أنّ معظم الوفيات الإفريقية– بعد استبعاد دول شمال إفريقيا– تتركز في ثلاث دول هي جنوب إفريقيا ٢٦١ وفاة، ونيجيريا ١٧١ وفاة، والكاميرون ١٤٠ وفاة.

– أنّ إجمالي الإصابات في الدول الثلاث سالفة الذكر يدور حول ٢٥ ألف مصاب، أي ما نسبته ٣٠٪ من إجمالي الإصابات الإفريقية من الجائحة الراهنة.

– أنّ سيراليون، باعتبارها أكبر دولة إفريقية في الإنفاق على القطاع الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لا تزال تحتل موقعاً متأخراً في قائمة أكثر الدول الإفريقية التي تشهد انتشاراً للفيروس، حيث تحتل الموقع الـ١٧؛ بعدد وفيات يبلغ ٢٧ وفاة حتى تاريخه، من بين أكبر عشرين دولة إفريقية تشهد جائحة كورونا.

– لا يوجد إلا دولة إفريقية وحيدة من قائمة أقلّ الدول إنفاقاً على القطاع الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ضمن قائمة أكبر الدول الإفريقية التي تشهد انتشاراً للجائحة، وهي دولة نيجيريا.

– يبدو أنه حتى تاريخه تُشير الإحصاءات بعاليه أنّ إفريقيا لم تصل بعد مرحلة ذروة انتشار الفيروس.

تداعيات جائحة كورونا على السياسة الإفريقية:

لعلّ وصف وباء كورونا بالجائحة إنما يُعزى للدلالات غير الصحية المعتبرة المرتبطة به، وليست لدلالاته الصحية فحسب، حيث إنه من المشهود تشكّل تداعيات سياسية واقتصادية جسيمة إبّان تلك الجائحة، وفي أعقابها، ومن ثمّ تسعى الدراسة في هذا المقام للوقوف على أهمّ ملامح تلك الدلالات والتداعيات غير الصحية على الواقع الإفريقي، ومستقبله.

١- إجراءات الحكومات الإفريقية لإدارة الأزمة الناتجة عن الجائحة (خطط التعامل/ وإعلانات الطوارئ):

تشكّل جائحة كورونا تحدياً جسيماً أمام الحكومات حول العالم، وتتزايد جسامته أمام الحكومات الإفريقية التي تُعاني ابتداءً من قيود قانونية واقتصادية وسياسية ضاغطة، كهشاشة دولة القانون، وندرة الموارد المالية، وضعف الشرعية في كثير من البلدان الإفريقية، فعلى الرغم من محدودية انتشار الفيروس في البلدان الإفريقية حتى تاريخه إذا ما قُورنت بالدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، فإنّ وصول الفيروس للأراضي الإفريقية يشكّل تحدياً خطيراً أمام أيّ إجراء حكومي لإدارة الأزمات الناتجة عنه ومكافحته.

وتتمثل تلك التحديات في تحدّيَيْن رئيسَيْن يُقيّدان من أيّ إجراء حكومي مزمع للمكافحة:

أول تلك التحديات: هو التحدي الصحي:

حيث إنّ هشاشة النُّظم الصحية في تلك البلدان ستعيق محاولات التكيف الاستثنائية معه، وآية ذلك تعثر نُظم صحية متقدمة كإيطاليا في التكيف مع الفيروس بما يعطي مزيداً من القلق حول القدرات الإفريقية، فمن الأمثلة الفجة على هشاشة النُّظم الصحية الإفريقية في مواجهة كورونا: النظام الصحي

لدولة جنوب السـودان، حيث لا تملك الدولة بأكملها سوى أربعة أجهزة تنفس اصطناعي، وأربع وعشرين سريراً بوحدة العناية المركزة الوحيدة لجميع السكان في الدولة البالغين ١٢ مليون نسـمة، أي أنه يوجد جهاز تنفس واحد لكل ثلاثة ملايين شخص، وسرير عناية واحد لكلّ نصف مليون شخص!

أما بوركينا فاسـو؛ فلديها ١١ جهـازاً للتنفس اصطناعي، وسـيراليون لديها ١٣ جهازاً، وجمهورية إفريقيـا الوسـطى لديها ثلاثة أجهـزة، ولا تمتلك الصومـال أيّ جهاز للتنفـس الاصطناعي، وتمتلك ليبيريا خمسـة أجهزة، أما نيجيريا صاحبة الكثافة السكانية الأكبر في إفريقيا، والتي تقترب من حوالي ٢٠٠ مليون نسـمة، فتملك أقلّ مـن ١٠٠ جهاز، أي جهاز واحد لكلّ مليوني نسمة.

كما تُشـير تقارير منظمة الصحة العالمية إلى أنّ هنـاك أقلّ من ألفي جهاز تنفس اصطناعي فعّال في واحدٍ وأربعين دولـة إفريقية، وهو أقلّ من ثلثي ما وزعته إيطاليا- وهي دولـة واجهت موجة عاتية لانتشار فيروس كورونا- على المناطق المتضررة بها حتى منتصف أبريل ٢٠٢٠م[١].

في حين يبلغ عدد أسرّة العناية المركزة المتاحة في ٤٣ دولة إفريقية أقلّ من ٥ آلاف سرير، أي توافر حوالي خمسـة أسرّة لكلّ مليون مواطن إفريقي، في مقابل أربعة آلاف سـرير لكلّ مليون مواطن أوروبي، حيث تعتبر أجهزة التنفس الصناعي وأسـرّة العناية المركزة المسـتلزمَيْن الرئيسيَّيْن في مواجهة جائحة كورونا عالمياً، ليتضح بذلك عمق الفجوة بين النُّظم الصحية الإفريقية وغيرها، ومن ثمّ جسامة الخسائر المحتملة في إفريقيا حال مواجهة موجة فيروسـية كتلك التي واجهتها إيطاليا[٢].

ثانـي تلـك التحديـات التـي تعيـق أيـة إجـراءات حكومية إفريقية هو: التحدي الاقتصادي:

حيث إنه بصرف النظر عن التشـوهات الهيكلية في اقتصـادات الدول الإفريقية، كمؤشـرات عجز الموازنـة والدين العـام والتضخـم والبطالة، فإنّ حالة التباطـؤ والانكماش الاقتصادي العالمي خلال الشهور الثلاثة الماضية الناتج عن الإغلاق الصناعي في كثيرٍ من دول العالم بآسـيا وأمريكا وأوروبا، وهو الانكماش المتوقع أن يسـتمر فـي ضوء احتمالات فتـح الاقتصادات بصورة جزئيـة، قد أدى لعددٍ من التداعيات الاقتصادية السلبية على القارة الإفريقية، تنال من أيّ إجراء حكومي أو خطة لمواجهة الجائحة، **وهذه التداعيات كما يأتي[٣]:**

- أدى الإغـلاق الصناعي العالمي إلى انخفاض الطلب على المواد الخام الإفريقية، التي هي المتغير الاقتصادي الأهم في الاقتصاد الإفريقي.

- إعاقة حصول إفريقيا على المكونات الصناعية والسـلع المصنعة، بما فيها المعدات الطبية اللازمة لاحتياجاتها، من الأسواق الغربية والآسيوية التي هي المصدر الرئيسي لها.

- فقد السيولة النقدية في الاقتصادات الوطنية الإفريقية الناجمة عن تجميد الأنشطة الريعية لتلك الاقتصادات، كالسـياحة التي تمثل لدول مثل كينيا

(١) أقل من ألفي جهاز تنفس صناعي في ٤١ دولة إفريقية، تقرير إخباري منشور بتاريخ ٢٠ أبريل ٢٠٢٠م، على الموقع الإلكتروني لشبكة CNBC الإخبارية العربية، عبر الرابط الإلكتروني الآتي: https://www.cnbcarabia.com/ (تاريخ الدخول ٢٠ مايو ٢٠٢٠)

(٢) جنوب السودان لديها ٤ فقط.. العالم يتدافع للحصول على أجهزة تنفس صناعي خلال جائحة فيروس كورونا، تقرير إخباري، منشور على الموقع الإلكتروني لشبكة سي إن إن الإخبارية الأمريكية، بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠٢٠م، عبر الرابط الآتي: https://arabic.cnn.com/ (تاريخ الدخول ٢٠ مايو ٢٠٢٠)

(٣) Dorothy Tembo, The cost of coronavirus in Africa: What measures can leaders take? 31March 2020, via link: https://www.un.org/africarenewal/web-features/coronavirus/cost-coronavirus-africa-what-measures-can-leaders-take (تاريخ الدخول ١٩ مايو ٢٠٢٠)

١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتهاوي أسعار النفط عالمياً بما يضر بعمق بدولٍ كنيجيريا التي تعتمد عليه في توفير أكثر من نصف إيرادات الحكومة النيجيرية، و٩٤٪ من احتياجاتها من العملات الأجنبية، أو جنوب السودان الذي تستهلك الصين ٩٥٪ من صادراته، وما نسبته ٦١٪ من صادرات أنجولا من النفط الخام في عام ٢٠١٧م[١].

– وترتيباً على ما سبق؛ يصعب توفير اعتمادات مالية حكومية استثنائية لمواجهة الجائحة.

وعليه؛ دفعت تلك التحديات بالحكومات الإفريقية لاتخاذ إجراءات غير مالية أو غير مكلفة ومتباينة لمكافحة الجائحة، وما يرتبط بها من محدودية الأثر في التصدي للجائحة، آخذة في الحسبان التوازن بين ثنائيةٍ حرجة؛ هي «الصحة، والفقر»، حيث إنّ تلك الإجراءات قد تكون تداعياتها على الفقر أوسع وأعمق من نتائجها في مكافحة الفيروس، وهو ما خلق حالة من التباين والتردد في الإجراءات الحكومية في بعض البلدان الإفريقية.

وقد تمثلت تلك الإجراءات في إغلاق الحدود، وغلق النشاط الاقتصادي، وتعليق الدراسة بدرجات متفاوتة، ففي حين اتجهت غانا لتخفيف إجراءات الغلق بسبب القلق من تداعياتها على الفقراء، في مقابل التوسع في اختبارات الكشف عن الإصابة وتحسين مراكز العلاج حسب المصادر الرسمية، وذلك بعد أن كانت فرضت إغلاقاً واسعاً في مدنها الكبرى، مع استمرار منع المناسبات الاجتماعية والتجمعات واستمرار تعليق الدراسة؛ نجد أنّ دولاً إفريقية أخرى لم تفرض أي إجراءات استثنائية أو صارمة واسعة كتنزانيا، حيث أغلقت الحكومة المؤسسات التعليمية، دون أن تمنع التجمعات الدينية والعامة، وكانت قد سجلت أول إصابة بها في منتصف مارس ٢٠٢٠م، ثم اتجهت بعد ذلك لتعليق الطيران في ١١ أبريل ٢٠٢٠م.

في حين اتجهت دولٌ أخرى كجنوب إفريقيا، والتي لديها ملاءة مالية، إلى إقرار أكبر خطة إنفاق تحفيزي للاقتصاد المتعثر جراء إجراءات إغلاقه بسبب انتشار فيروس كورونا، بقيمة ٥٠٠ مليار راند جنوب إفريقي، أي ما يربو على ٢٧٧ مليار دولار أمريكي، كحزم دعم اجتماعي واقتصادي، لتكون بذلك أكبر إنفاق مالي حكومي لمرّة واحدة في تاريخ البلاد، وهو المبلغ الذي يقارب ١٠ أضعاف المبلغ الذي تمّ إنفاقه استعداداً لاستضافة كأس العالم لكرة القدم عام ٢٠١٠م، بيد أنّ المسار الجنوب إفريقي في مواجهة الجائحة يُعدّ رفاهية غير متاحة لجميع دول القارة بلا استثناء[٢].

وعليه؛ تتباين الإجراءات الحكومية الإفريقية بصورةٍ واسعة في مواجهة الفيروس، تبعاً لعدد من المتغيرات، منها القدرات المؤسسية لتلك الدول، والملاءة المالية لها، وتقديرات القيادة السياسية، إلا أنّ ما لا يدعو للتفاؤل بشأن تلك الإجراءات الحكومية، هو محدودية نتائجها في كبح انتشار الفيروس في دول شمال إفريقيا، ليُثير تساؤلات حول نتائجها في دول إفريقيا جنوب الصحراء[٣].

(١) «كورونا» يخنق النمو الاقتصادي في إفريقيا، تقرير إخباري، منشور بجريدة الشرق الأوسط اللندنية، بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٢٠م، العدد رقم ١٥٠٥٩، ومتاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي: https://aawsat.com/ (تاريخ الدخول ١٩ مايو ٢٠٢٠)

(٢) Riaan Grobler, South Africa: Little Opposition to Ramaphosa's Coronavirus Bailout Plan from Political Parties, 21 April 2020, via link: https://allafrica.com/stories/202004220259.html (تاريخ الدخول ١٩ مايو ٢٠٢٠)

(٣) كريستور جيل وبيتر موای، فيروس كورونا: لماذا تتباين إجراءات الإغلاق بين الدول الإفريقية؟ تقرير إخباري، منشور على الموقع الإلكتروني لهيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي، بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠٢٠م، عبر الرابط الآتي: https://www.bbc.com/arabic/world-52444182 (تاريخ الدخول ٢٠ مايو ٢٠٢٠)

٢- تأثير الجائحة على شرعية القيادات الإفريقية/ تدعيم أم تآكل:

لمّا كان المحدد الاقتصادي هو دافعاً رئيسياً في السياسة، نظرياً وفي الممارسة، فإنّ موجات الفقر والمجاعة وسوء التغذية الناجمة عن جائحة كورونا والإجراءات المرتبطة بمكافحتها، كإغلاق الحدود أو الإغلاق الاقتصادي، ستمثّل عاملاً ضاغطاً وحرجاً على شرعية القيادات الإفريقية الراهنة، حيث تُشير التقارير الدولية إلى أنّ عدد الأفارقة الذين يعانون من أزمة غذائية جراء جائحة كورونا في إقليم غرب إفريقيا- دول الإيكواس- سيرتفع بنسبة ٢٠٠٪ خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠م، من ١٧ مليون إفريقي في يونيو ٢٠٢٠م إلى ٥٠ مليون إفريقي بحلول أغسطس من العام نفسه، حيث يرتبط الإغلاق الاقتصادي بصعوباتٍ في وصول المواطنين إلى أسواق المواد الغذائية من ناحية، وتوفير السلع في تلك الأسواق من ناحيةٍ ثانية، وارتفاع الأسعار من ناحيةٍ ثالثة، وفي ظلّ انكفاء العالم المتقدم على ذاته في أزمته الراهنة فإنه من المتوقع انخفاض المساعدات الغربية للدول الإفريقية، وهي المساعدات التي كانت تخفف كثيراً من الضغوط السياسية على القادة الأفارقة، وعليه يبدو أنّ النُّظم الحاكمة في إفريقيا ستواجه التداعيات الصحية والاقتصادية والسياسية لجائحة كورونا منفردة؛ على الأقلّ حتى تعبر أوروبا وأمريكا ذروة الجائحة واستعادة توازنها، بيد أنّ تلك المدة الزمنية غير المعلومة قد تكون كافية لانقضاء نُظم حاكمة إفريقية بالكامل[١].

٣- استغلال الجائحة في زيادة الإجراءات الاستثنائية:

لم تقتصر تداعيات جائحة كورونا على المساحات الصحية والاقتصادية والسياسية، بل قد امتدت لتطول مساحات الحريات العامة، حيث أضحت كثيرٌ من تلك الحريات محلّ تهديد معتبر تحت وطأة الجائحة، خاصّةً في ظلّ إعلان حالة الطوارئ في عددٍ من البلدان الإفريقية بسبب الجائحة، حيث شهدت الحريات العامة في إفريقيا تهديداً ثلاثياً، أول أنواع تلك التهديدات تتمثل في تقييد بعض الحريات كالحرية في التجمع أو التظاهر، وهو تقييدٌ قد يُفهم لدى البعض بكونه من اعتبارات السلامة الصحية، وثاني تلك التهديدات هو التقييد الناجم عن صعوبة الحصول على بعض الحقوق كالحق في الصحة والغذاء والعمل جراء هشاشة القدرات المؤسسية الحكومية المنظمة لها، خاصّة إبّان الجائحة.

بيد أنّ ثالث تلك التهديدات للحريات العامة هو التقييد التعسفي، أي تعسف السلطة المختصة وليس عدم قدراتها أو لاعتبارات السلامة الصحية، حيث توجد حزمةٌ أخرى من الحريات أضحت محلّ تهديدٍ بفعل تلك الإجراءات الاستثنائية، وليست بفعل الجائحة في حدّ ذاتها، كالحرية في التعبير عن الرأي، كتوقيف واعتقال نشطاء ومعارضين بمناسبة تغريدات أو منشورات عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشأن الجائحة، أو تعرض مواطنين للضرب أو القتل بسبب تعسف في تنفيذ تلك الإجراءات الاستثنائية في جنوب إفريقيا وأوغندا وكينيا، وهو ما دفع بالرئيس الكيني «أوهورو كينياتا» لإعلان اعتذاره «لجميع الكينيّين عن بعض التجاوزات التي قامت بها قوات الأمن»[٢].

---

(١) أوكسفام: عشرات الملايين مهددون بالمجاعة في غرب إفريقيا بسبب كورونا، تقرير إخباري، منشور على الموقع الإلكتروني الرسمي لوكالة أنباء يورونيوز، بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠٢٠م، عبر الرابط الآتي: https://arabic.euronews.com/ (تاريخ الدخول ٢٠ مايو ٢٠٢٠)

(٢) Sarah Yerkes, Coronavirus Threatens Freedom in North Africa, 24, April 2020, via link: https://carnegieendowment.org/2020/04/24/coronavirus-threatens-freedom-in-north-africa-

فعلى الرغم من تفهّم بعض المنظمات الحقوقية في عددٍ من البلدان الإفريقية، مثل تلك الإجراءات الاستثنائية الهادفة لمنع انتشار الفيروس، فإنها أعلنت عن مخاوفها من عدم انقضاء تلك الإجراءات في أعقاب انتهاء جائحة كورونا، واعتماد تلك الإجراءات التقييدية كالمراقبة الرقمية وغيرها كسمتٍ عام مستدام في تلك الدول، بما يعني تقييداً دائماً للحريات العامة في إفريقيا، يتطلب مكافحة حقوقية جديدة للعودة لحالة حقوق الإنسان في إفريقيا قبيل الجائحة، وهي الحالة التي لم تكن جيدةً في أفضل الأحوال[١].

٤- المجتمع المدني الإفريقي في ظل جائحة كورونا:

تلقي تلك الجائحة بتداعياتٍ جسيمة على المجتمع المدني حول العالم وفي إفريقيا، مثلما تلقي بداعياتها على الحكومات، فمع انتشار الجائحة واتجاه الحكومات إلى الإغلاق الكلي أو الجزئي للاقتصاد والمجال العام، وما يرتبط به من قيود على التنقل والتجمع، أضحى المجتمع المدني في موقفٍ حرج واستثنائي، فهو من ناحيةٍ يستند في فاعليته على النشاط الطوعي الواسع للأفراد- وهم المقيدون في التنقل والاجتماع- وبين ضرورة الاضطلاع بمساعدة الفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً من جائحة كورونا وإجراءات الإغلاق المرتبطة بها، وإذا ما أضفنا إلى تلك الثنائية الاستثنائية، الضاغطة على المجتمع المدني، الأطر القانونية المنظمة له في الأوقات العادية من قِبَل الحكومات والتي تُوصف بالتقييدية، يجد المجتمع المدني نفسه عارياً أمام ضرورات التوسع في أدواره في ظلّ الجائحة وصعوبة الاضطلاع بتلك الأدوار للاعتبارات سالفة الذكر، لتكون المحصلة في النهاية مزيداً من التآكل لأدوار المجتمع المدني في المجال العام الإفريقي، باستثناء مخرج وحيد وهو ما تستدعيه له الدولة لملء فراغ تبقى عاجزةً عن الوفاء به، كالمساعدة في التوعية أو المساعدات الطبية أو الغذائية[٢].

فعلى سبيل المثال: يقف المجتمع المدني في الكونغو الديمقراطية عاجزاً عن الاضطلاع بدورٍ ما في مواجهة جائحة كورونا في البلد الذي يشهد صراعاً مسلحاً منذ فترة، وشهد تسجيل أول حالة مؤكدة لمصاب بفيروس كورونا المستجد في كينشاسا، وإصابات لاحقة في ست مقاطعات أخرى، في الدولة التي عانت في السابق من وباء إيبولا، باستثناء إطلاقه- أي المجتمع المدني- دعوات تهدئة ونداءات استغاثة، حيث دعت ١٣٩ منظمة مجتمع مدني بجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى وقف كامل لإطلاق النار في جميع أنحاء البلاد دون استجابةٍ ما في دولة تعاني من ثلاثية إيبولا وكورونا والصراع المسلح[٣].

بيد أنه على الرغم من جسامة التحديات التي يواجهها المجتمع المدني الإفريقي بسبب تلك الجائحة،

---

(١) Dickens Olewe, Coronavirus in Africa: Whipping, shooting and snooping, 9 April 2020, BBC News, via link: https://www.bbc.com/news/world-africa-52214740 (تاريخ الدخول ٢٠ مايو ٢٠٢٠)

pub-81625_ تاريخ الدخول ٢٠مايو ٢٠٢٠

(٢) SASKIA BRECHENMACHER, THOMAS CAROTHERS, RICHARD YOUNGS, Civil Society and the Coronavirus: Dynamism Despite Disruption, 21 April 2020, via link: https://carnegieendowment.org/2020/04/21/civil-society-and-coronavirus-dynamism-despite-disruption-pub-81592 تاريخ الدخول ٢٠ مايو ٢٠٢٠

(٣) Civil society organisations in the Democratic Republic of Congo call for a complete ceasefire across the country to tackle the coronavirus pandemic, 5 May 2020, Via link: https://www.un.org/africarenewal/news/civil-society-organisations-democratic-republic-congo-call-complete-ceasefire-across-country تاريخ الدخول ٢٠مايو ٢٠٢٠

فإنها يمكن أن توفر فرصة سانحة واستثنائية له- أي المجتمع المدني في إفريقيا، للتأكيد على ضرورة تحرير المجال العام لمزيدٍ من النشاط له مستقبلاً، للتخفيف عن كاهل الدولة الإفريقية التي تواجه هذه الجائحة منهكة من البداية، وهو ما قد تتبلور ملامحه في المستقبل المنظور[١].

٥- موقف المعارضة الإفريقية من احتمالات تآكل الديمقراطية المتعثرة في إفريقيا:

تجد المعارضة السياسية في إفريقيا نفسها أمام اختبار سياسي مُهدِّد لوجودها وما قد تكون قد حققته في السنوات الماضية، حيث تشهد إفريقيا في عام ٢٠٢٠م عدداً من الاستحقاقات العامة الرئاسية والبرلمانية في عشرين دولة بقارة إفريقيا، يتركز معظمها في شرق القارة وغربها، بيد أنه سرعان ما انغمس العالم في مكافحة جائحة كورونا وما صاحب ذلك من إغلاق كامل أو جزئي لكثير من البلدان حول العالم، ومنها دول إفريقية، وما ارتبط بذلك من تعليق مساحات معتبرة من الحريات العامة، واتساع نطاق الرقابة، مثلما أوضح الباحث سلفاً، كلّ ذلك جعل المعارضة السياسية على موعد مع اختبار عسير للديمقراطية المتعثرة في بلدانها ابتداءً.

إلا أنّ التغيرات المتسارعة لمسار جائحة كورونا، وما صاحبها من إجراءات استثنائية، يتجه نحو صعوبة الوفاء بتلك الاستحقاقات وفقاً للتوقيتات المعلنة قبل الجائحة في دولٍ توصف بالديمقراطية كغانا، والتي من المفترض أن تشهد انتخابات رئاسية في ديسمبر ٢٠٢٠م، وهو ما دفع حزب المعارضة السياسية الرئيسي في البلاد لرفض الحظر المفروض على التجمعات العامة باعتباره «مؤامرة لتزوير الانتخابات»، أما على مستوى بوروندي؛ فقد رأى بعض المراقبين أنّ العملية الديمقراطية في بوروندي، التي شهدت انتخابات رئاسية في ٢٠ مايو ٢٠٢٠م، تتجه نحو احتمال تعثرها، في ضوء تقارير دولية أشارت إلى اتجاه الرئيس «بيير نوكورونزيزا» (توفي في ٨ يونيو ٢٠٢٠م) الذي أعلن عدم ترشحه لفترة جديدة، والذي أدار البلاد مدة ١٥ عام، لدعم مرشح بعينه «إيفاريست نداييشيمبي» قد تكون فرصه ضعيفة في حال نزاهة الانتخابات، وقد شهدت الأعمال التحضيرية لتلك الانتخابات أعمال عنف واتهامات مسبقة من قِبَل المعارضة السياسية بتزوير الانتخابات[٢]، وهو ما تمّ بالدعوة للانتخابات في تلك الظروف المرتبكة في ٢٠ مايو ٢٠٢٠م[٣]، وفوز مرشح الحزب الحاكم «إيفاريست نداييشيمبي» بنسبة ٦٩٪، وحصل مرشح المعارضة «أجاثون رواسا» الذي طعن على النتائج فور الإعلان عنها أمام المحكمة الدستورية في ٢٨ مايو ٢٠٢٠م، على ٢٤٪، حيث يدعي حزبه بأنه قد فاز بنسبة ٥٧٪[٤].

٦- ملف التنمية في إفريقيا في ظل جائحة كورونا:

من المفهوم أن تتأثر دورة الحياة اليومية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إفريقيا تحت وطأة جائحة كورونا، فهي في ذلك مثل بقية قارات العالم التي شهدت الجائحة وتعطلت فيها مظاهر الحياة اليومية، وإن كانت درجة تأثر إفريقيا حتى هذه اللحظة أقلّ من غيرها من القارات، بيد أنه يبدو أنّ تداعيات جائحة كورونا لن

---

(١) ArmendBekaj, Civil society in times of the coronavirus: reinventing its role, 23 april 2020, via link: https://www.idea.int/news-media/news/civil-society-times-coronavirus-reinventing-its-role تاريخ الدخول ٢٠مايو ٢٠٢٠

(٢) Ferdinand Omondi, Burundi election: Nkurunziza set to become 'supreme guide', BBC NEWS, 19 May 2020, via link: https://www.bbc.com/news/world-africa-52682171 (تاريخ الدخول ٢٠ مايو ٢٠٢٠)

(٣) https://www.france24.com/ar/ تاريخ الدخول ٢ يونيو ٢٠٢٠

(٤) https://www.alroeya.com تاريخ الدخول ٢ يونيو ٢٠٢٠)

تقتصر علـــى الحياة اليومية للمواطـــن الإفريقي، بل ستمتد لتشمل مناحي أعمق ومشكلات هيكلية مستمرة لعقود، ولعلّ أبرز تلك الملفات المرشحة للتضرر بفعل الجائحة هو ملف التنمية في إفريقيا.

فوفقاً للتقارير والتقديرات الدولية؛ تتلقى إفريقيا مساعداتٍ تُقدّر بـ ١٣٣.٧ مليار دولار سنوياً في شكل منـــح وإعانات وقروض للحكومـــات والقطاع الخاص، وتبلغ نســـبة صافي المساعدات الإنمائية الرسمية من هذا المبلغ لدول جنـــوب الصحراء الكبرى حوالي ٤٤ مليار دولار في عام ٢٠١٨م[١].

في حين تُقـــدّر الأموال الخارجة مـــن القارة في شكل فوائد ديون، وأرباح الشركات متعددة الجنسيات، وغســـيل أمـــوال، وهجرة أدمغـــة، وقطع الأشـــجار والصيد غيـــر القانونيين، بما يدور حـــول ٢١٨ مليار دولار ســـنوياً، أي أنّ القارة تُســـتنزف سنوياً بما يزيد عن ٨٥ مليـــار دولار كلّ عام، ومع تعقد قضية التنمية وانعدام فوائدها، أو محدوديتها على أقلّ تقدير، تأتي جائحة كورونا لتُعمّق تلك الخسائر الإفريقية في ضوء التقديرات المحتملة لانخفاض المســـاعدات الإنمائية الأجنبية لإفريقيا بسبب اعتبارات عدة، منها انكماش الاقتصاد العالمي، ومـــن ثمّ انكماش الفوائض المالية للدول الكبرى، وتوسّـــع تلك الدول في خطط الإنفاق الحكومـــي المحليـــة للإنعاش الاقتصـــادي والحماية الاجتماعية، وهو ما سيؤثر بالسلب على ما تقدّمه من مساعدات خارجية[٢].

(١) Net official development assistance and official aid received (current US$) - Sub-Saharan Africa (IDA & IBRD countries), World Bank group, via link: https://data.worldbank.org/indicator/DT.ODA.ALLD.CD?locations=T6 تاريخ الدخول ٢٠ مايو ٢٠٢٠

(٢) Firoze Manji and Pablo Yanguas, SHOULD THE WEST STOP GIVING AID TO AFRICA? 17 December 2018, via link: https://newint.org/features/2018/01/11/-giving-aid-to-africa تاريخ الدخول ٢٠ مايو ٢٠٢٠

٧- الإرهاب واستغلال الجائحة:

قبل الانتهاء من هذا المقام؛ من الجيد الإجابة عن تساؤلٍ مهمّ ومقلق حول ما إذا كان هناك تأثير محتمل لجائحة كورونا على الإرهاب؟ وتأتي الإجابة الواضحة عن التســـاؤل المقلـــق بالإيجاب، حيـــث إنّ الظاهرة الإرهابيـــة في إفريقيا قد اســـتفادت جلياً من جائحة كورونا من خلال عدة اعتبارات، أولها انشغال المجتمع الدولي بمكافحة كورونا عن القضايا الإفريقية الملحة، وعلى رأسها قضية الإرهاب، بما يمنح تلك التنظيمات فرصةً للنشـــاط المكثف، فعلى ســـبيل المثال: كثف تنظيـــم بوكو حرام هجماته في غرب إفريقيا، بل امتد نشاطه في خضم الجائحة إلى موزمبيق[٣].

وثاني تلك الاعتبارات التي استفادت منها الظاهرة الإرهابية هـــو إنهاك المنظومة الأمنية في الدول التي تواجـــه الجائحة عبر إجراءات اســـتثنائية تســـتنزف قدراتها التنظيمية واللوجســـتية والمالية لفرض الأمن والســـيطرة كحالـــة نيجيريا، حيث يحـــذّر المراقبون نيجيريا من احتمال شنّ هجمات إرهابية من قِبَل بوكو حرام، خاصّةً في منطقة حوض بحيرة تشاد، مستغلين الإنهاك الأمنـــي النيجيري بســـبب الجائحة، وهو ما تجسّد في قيام «داعش» بحث أتباعها على عدم إبداء أيّ رحمة وشـــنّ المزيد من الهجمـــات خلال جائحة كورونا، حســـب ما ذكرته وكالة أنباء الأسوشيتد برس الأمريكية، وهو ما جاءت نتائجه سريعاً في أكبر خسائر لتشاد في معركتها ضدّ الإرهاب في ٢٣ مارس ٢٠٢٠م، عندما شـــنّ فصيلٌ من تنظيم بوكو حرام متحالف مع تنظيم القاعدة هجوماً على قاعدة عســـكرية في شبه جزيرة بوما في منطقة بحيرة تشـــاد، مما أســـفر عن مقتل ٩٢ جندياً، كما نصب فصيلٌ آخر من بوكو حرام

(٣) Abu-Bakarr Jalloh, Increased terror attacks in Africa amid coronavirus pandemic, in 9 April 2020, DW News, Via Link: https://www.dw.com/en/increased-terror-attacks-in-africa-amid-coronavirus-pandemic/a-53066398 تاريخ الدخول ٢٠ مايو ٢٠٢٠

متحالـــف مع تنظيـــم الدولة الإســـلامية في مقاطعة غرب إفريقيا كميناً لقافلة عســـكرية نيجيرية في بلدة جورجي بولاية يوبي في ٢٤ مارس ٢٠٢٠م، وأيضاً قيام منظمة إرهابية يُعتقد في ارتباطها بداعش بنهب مدينة «موســـيمبوادا برايا» ذات الأهمية الاســـتراتيجية في موزمبيق في يوم ٢٤ مارس ٢٠٢٠م، وفي ضوء استفادة الظاهرة الإرهابية من جائحة كورونا في إفريقيا؛ فإنّ ذلك يؤشـــر لتفاقم التكلفـــة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجائحة حال وصولها لذروة انتشارها[١].

تداعيات جائحة كورونا على مسارات التكامل الإفريقي/ تسريع أم انكفاء:

ليس بخافٍ على الباحثيـــن في العلاقات الدولية والتنظيم الدولي والتكامل الإقليمي التداعيات المعتبرة الناجمة عن جائحة كورونا على المســـاحات ســـالفة الذكر، وهو ما بدأ تواتر اســـتخدامه من قِبَل الباحثين وغيرهـــم ملخصاً فـــي عبارة «عالَم مـــا بعد كورونا»، والـــذي يجزم الكثيرين باختلافه عـــن الوضع الدولي والإقليمـــي الراهن، بيد أنّ الوقـــوف على ملامح تلك الوضعية المستقبلية لا تزال تتسم بالضبابية والحيطة والحذر، خاصّـــةً في ضوء غياب أفقٍ واضح حول مآل الفيروس، وما إذ كان ســـيتمّ التغلـــب عليه في المدى القريب، أو المتوسط، أو حتى التعايش معه.

وعليه؛ فإنـــه للوقوف على ملامـــح تلك الوضعية المستقبلية فإنّ الباحث سيتتبع الآثار الراهنة والمتناثرة لها على مشـــاريع التكامل الإفريقي، لاختبار فرضية ما إذا كانت ستؤول إلى التآكل والتقزم؛ أو ستسهم جائحة كورونا في تحفيزها والتسريع بها؛ بغية التعاون وتعضيداً لها بين دول إفريقيا في مواجهة تلك الجائحة.

ولعلنـــا نلقي الضوء على هـــذه النقطة، من خلال نموذج مـــن أحدث نمـــاذج التكامـــل الإفريقي، وهو مشـــروع العملـــة الموحـــدة (الإيكو) لـــدول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا المعروف اختصاراً بـ«الإيموا»[٢]، والـــذي أُعلن عنها قُبيل الجائحة، حيث أعلن الرئيس الإيفواري «الحســـن واتارا» خلال زيارة الرئيس الفرنســـي «إيمانويل ماكـــرون» لكوت ديفوار في ٢١ ديســـمبر ٢٠١٩م- أي قُبيل الجائحة بشهرين- عن نهاية العمل بالفرنك الفرنســـي، والاستعاضة عنه بعملة جديدة تُســـمّى الإيكو Eco Currency، وهو حلم قديم يعود لثمانينيات القرن الماضي، حيث أعلن أنّ دول «الإيمـــوا» الأعضاء فيما يُعرف باســـم منطقة الفرنـــك الإفريقي[٣]، ســـتنتقل من العمـــل بالفرنك الفرنســـي إلى العملة الجديدة «الإيكو» ابتداءً من ١٥ ينايـــر ٢٠٢٠م- أي بداية الجائحـــة عالمياً، وقد كان مـــن المخطط له حينها انضمام ســـتة بلدان إفريقية أخرى تنتمي لما يُعرف باســـم مجموعة «السيماك»[٤]، وهي (الكاميرون، إفريقيا الوسطى، الكونغو، الجابون، تشـــاد، وغينيا الاستوائية) بشكلٍ تدريجي إلى «الإيكو» لاحقاً، حيث يهدف العمل بالعملة الجديدة إلى تحرير بلـــدان غرب ووســـط إفريقيا من الهيمنة الفرنســـية الاقتصاديـــة والنقدية التي ترتبت بســـبب اعتمادها الفرنك الفرنسي/الإفريقي كعملة رسمية لها، وقد تمّ الاعتماد النهائي لعملـــة «الإيكو» في ٢٩ يونيو ٢٠١٩م خلال قمة مجموعة «الإيكواس» في أبوجا بنيجيريا[٥].

---

(١) Abu-Bakarr Jalloh, Ibid.

(٢) الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، والمعروف بالإيموا UEMOA، هو منظمة إقليمية تنشط في إقليم غرب إفريقيا، مهمتها تحقيق التكامل الاقتصادي.

(٣) الفرنك سيفا CFA : هو عملة متداولة في ١٢ دولة إفريقية كانت سابقاً مستعمرات فرنسية، بالإضافة إلى غينيا بيساو (مستعمرة برتغالية سابقة) وغينيا الاستوائية (مستعمرة إسبانية سابقة)، لمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على مقال أثر تداول عملة (فرنك سيفا) على اقتصاديات دول غرب إفريقيا، بمجلة قراءات إفريقية- العدد ٤٢.

(٤) دول المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا والتي تُعرف اختصاراً باسم السيماك CEMAC.

(٥) أداما تراوري، ترجمة سيدي.م. ويدراوغو، حرب النفوذ مستمرة حول العملة الإفريقية، مقال مترجم، منشور بتاريخ ٠٢ ديمسبر ٢٠١٩م، على الموقع الإلكتروني لمجلة قراءات إفريقية، عبر الرابط الإلكتروني الآتي: https://www.

بيد أنه في حقيقة الأمر؛ فـإنّ «الإيكو» لن يكون عملـة جديدة بالمعنـى الاصطلاحي، وإنما حسـب مصـادر فرنسـية: فإنـه عملية إصلاحيـة للفرنك الفرنسـي تتمثل في ثلاثة تغييرات معتبرة، وهي تغيير الاسـم ليكون «إيكـو»، وتوقف دول إفريقيـا العاملة بالفرنـك الإفريقي عـن إيداع ٥٠٪ مـن الاحتياطي النقـدي الخاصّ بها لدى البنك المركزي الفرنسـي، وثالثاً: خروج فرنسـا من الهيئـات الحاكمة المرتبطة بالفرنك الإفريقـي، والتي كانت ممثلة فيها- أي عدم وجود مقعد لفرنسـا في مجلس إدارة البنك المركزي لتلك العملة، وهو ما أعرب الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون»- أثناء زيارته لكـوت ديفوار- عنه بأنه يعتبر ذلك «إصلاحاً تاريخياً مهماً»، وفرنسا «ترحب به»؛ لأنّ الفرنك الفرنسـي كان «يُنظر إليـه على أنه من بقايا العلاقات الاستعمارية بين فرنسا وإفريقيا»[١].

وهنا يثور التسـاؤل بشأن تداعيات جائحة كورونا علـى تلك العملة الوليدة، ولعـل «الإيكو» الإفريقي لن ينجو من تداعيات كورونـا الاقتصادية وما يخلقه من ضغوط اقتصادية متزايدة على الدول الإفريقية، حيث تحوّل موقف غانا- وهي الدولة العضو في الإيكواس، ولكنها ليسـت عضواً في الإيموا- من دولةٍ راغبة في الانضمام لمشـروع الإيكو الوليد، حسب بيان رسمي صـدر يوم الأحـد ٣٠ ديسـمبر ٢٠١٩م عقب إعلان الحسـن واتارا عنـه[٢]، إلى دولةٍ رافضـة له، حيث أعلنت هي وأربع دول أنجلوفونية أخرى هي «نيجيريا، وليبيريا، وسـيراليون، وغينيا»[٣]، رفضها لما أسـموه «الإعلان الأحادي» للعملـة الجديدة من قِبَل الأعضاء الفرنكوفونيين بالإيكواس[٤].

حيـث أعلنت الرئاسـة النيجيريـة في ١١ فبرايـر ٢٠٢٠م- أي بعد شـهر تقريباً من ظهور الجائحـة عالمياً- ضرورة تأجيـل موعد إطلاق العملة المشـتركة الجديدة؛ لأنّ المعايير المتفق عليها لم يتمّ الوفاء بها من قِبَل غالبية الدول التي تعتمدها[٥]، وهي معايير تقارب اقتصادي ونقدي تمّ الاتفـاق عليها بين دول غرب إفريقيا، منها ألا يتجاوز عجز الموازنة مسـتوى ٣٪ بأيّ حال، وأن يكون متوسـط معدل التضخم السـنوي أقلّ من ١٠٪، وألا يتجـاوز معدل تمويـل البنك المركزي لعجز الموازنة نسـبة ١٠٪ من إجمالي العائدات الضريبيـة للسـنة المالية السـابقة على إطلاق العملة الجديدة[٦].

---

qiraatafrican.com (تاريخ الدخول ١٩ مايو ٢٠٢٠)

(١) دول غـرب إفريقيـا تعلن اعتمـاد الإيكـو بـدل الفرنك الإفريقي، وماكرون يعتبر الاستعمار «خطأ جسيماً»، تقرير إخباري، منشور بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١٩م، على الموقع الإلكتروني الرسمي لوكالة أنباء فرنسا ٢٤، عبر الرابط الآتي: https://www.france24.com (تاريخ الدخول ١٩ مايو ٢٠٢٠)

(٢) غانا تعتزم الانضمام إلى عملة إيكو الجديدة لدول غرب إفريقيا، تقرير إخباري، منشور بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠١٩م على الموقع الإلكتروني لمجلة قراءات إفريقية، عبر الرابط الإلكتروني الآتي: https://www.qiraatafrican.com (تاريخ الدخول ١٩ مايو ٢٠٢٠)

(٣) تتألف الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، المعروفة باسم إيكواس، من مجموعتين من الدول، الأولى ٨ دول ناطقة بالفرنسية، هي: بنين وبوركينا فاسو وغينيا بيساو وكوت ديفوار ومالي والنيجر والسنغال وتوجو، والمجموعة الثانية تضم دولاً ناطقة بالإنجليزية والفرنسية، وهي: جامبيا وغانا وغينيا ونيجيريا وسيراليون وليبيريا والرأس الأخضر.

(٤) دول غرب إفريقيا تدين الإعلان عن العملة الموحدة (إيكو) مكان (الفرنك الإفريقي)، تقرير إخباري منشور بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠٢٠م، على الموقع الإلكتروني الرسمي لوكالة الأنباء السعودية الرسمية، عبر الرابط الآتي: https://www.spa.gov.sa/2026033 (تاريخ الدخول ١٩ مايو ٢٠٢٠)

(٥) نيجيريا: يجب تأجيل إطلاق عملة «إيكو» لدول غرب إفريقيا، تقرير إخباري بقلم محمد الطيب، بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠٢٠، منشور على الموقع الإلكتروني لجريدة العين الإخبارية الإماراتية، عبر الرابط الآتي: https://al-ain.com (تاريخ الدخول ١٩ مايو ٢٠٢٠)

(٦) عقبات لوجيستية أمام ميلاد عملة غرب إفريقيا في ٢٠٢٠م، تقرير إخباري، منشور بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٩م، بجريدة الشرق الأوسط اللندنية في العدد رقم ١٤٩٩١،

وعليه؛ فـــإنّ أول مشـــاريع التكامل الإفريقي الوليدة، والذي كان من المزمع انطلاقه مع مطلع عام ٢٠٢٠م، سيتعثر بصورة مؤثّرة في ضوء تنامي التكلفـــة الاقتصاديـــة لكورونا عالميـــاً وإفريقياً مـــن ناحية، ومن ثمّ صعوبـــة اضطلاع تلك الدول بدورٍ مؤثّر في خلق عملة مشـــتركة قوية في ضوء احتمالية تنامي عجز موازنـــات تلك الدول تحت وطأة الانكماش الاقتصادي العالمي الوشيك، بما قـــد يدفع تلك الدول لتأجيـــل اعتماد تلك العملة والبقاء في الكنف الفرنسي حتى مرور التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونـــا، أو ولادتها ضعيفة؛ مما يســـهل مـــن عملية الارتداد عنهـــا في ضوء الاعتبارات ســـالفة الذكر، وهو مـــا يلقي بظلالٍ ســـلبية على خطط التكامل الإقليمي المطروحة على الطاولة في الفترة القادمة.

علـــى الرغم مـــن قول بعـــض المراقبين بأنّ الجائحـــة الراهنة قد تأتي بنتائـــج إيجابية على التكامـــل الإفريقـــي للمضي قُدماً في مشـــاريع التكامل القـــاري، كاتفاقية التجارة الحرة القارية، والعملة المشتركة، بفعل ما قد تخلقه الجائحة من الضرورة الملّحة للتكامل، فعلى سبيل المثال: يرى البعض أنّ اغلاق الحدود بين الدول الإفريقية أمام الأفراد مع اســـتمرار عبور السلع بين تلك الدول قد يُذكي أهمية الإســـراع فـــي التكامل التجاري والاقتصادي بين دول القارة، وهو تفاؤلٌ مرغوب، ولكن يبدو أنه غير منظور.

إفـريـقـيـا مـا بـعـد كـورونـا / نـظـرة استشرافية:

يبدو من التحليل السابق: أنه وعلى الرغم من كون إفريقيا لا تزال أقلّ القارات انتشاراً للجائحة، فإنها تُعدّ الخاســـر الأكبر عالميـــاً على مختلف الأصعدة السياســـية والاقتصاديـــة والاجتماعية وحتـــى الإنســـانية، في ضوء تعثـــر الإصلاحات السياسية وتراجع المشـــاركة السياسية والتداول السلمي للســـلطة، مقابل تكريس الحكم المنفرد للأفـــراد أو الحزب من ناحيـــة، وإنهاك القدرات التنظيمية واللوجســـتية والمالية لـــدول إفريقيا المنهكـــة ابتداءً مـــن ناحيةٍ ثانية، وتعثر ســـجل حقوق الإنســـان في ضوء التوســـع في الإجراءات الاســـتثنائية وما تُثيره من مخاوف بشأن التعسف في تطبيقها بهدف تفكيك المعارضة السياســـية، وكذا المخاوف من استدامتها في أعقاب انقضاء الجائحة من ناحيةٍ ثالثة.

وهناك أيضاً التكلفـــة الاقتصادية للجائحة على إفريقيـــا، المتمثلة في احتمال فقدان جزء كبيـــر من المســـاعدات الإنمائيـــة الغربية لها في ضوء انكفاء البلدان الغربية على اســـتعادة أوضاعهـــا الاقتصادية في أعقـــاب الجائحة، وتقديرات انكماش الاقتصاد العالمي والإفريقي بالتبعية في ضـــوء انخفاض الطلب على المواد الخام والنفط.

أمـــا التكلفة الاجتماعية؛ فتتمثل في اتســـاع رقعـــة الفقر المهترئة أصلاً، واســـتفادة الإرهاب من جائحة كورونا عبر نشـــاطها المكثف، وأخيراً تعثّر تجـــارب التكامل الإقليمي بفعل الجائحة في ضوء صعوبـــة وفاء الأطراف الإقليمية بالتزاماتها المطلوبة لإنجاح تجارب التكامل.

وعليه؛ فإنّ ترك جائحة كورونا تصل لذروتها في إفريقيـــا دون تغييراتٍ حاســـمة في الواقع الإفريقي المتردي ســـينتهي لعواقب وخيمة، قد يصعب معها على النُّظم الحاكمة في العديدٍ من البلدان الإفريقية تحمل تكلفتها، تاركةً نفســـها لخطـــر الانهيار، وهي العواقب المعلّقة في عدم حدوثها على آمالٍ وتفاؤلاتٍ لا يوجد ما يدعمها في الواقع الإفريقي المعقد والمرتبك ■

ومتاح عبر موقعها الإلكتروني الآتي: https://aawsat.com/ (تاريخ الدخول ١٩ مايو ٢٠٢٠)